المبحث الثانى

تحليل فحوي خطاب البشري بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو

تمهيد:

في حين أن فحوي ومضمون خطاب البشري بشأن الديمقراطية في حقبة الاحتلال، تركزت أساساً علي أحداث الصراع الحزبي بين الوفد وباقي الأحزاب السياسية الأخرى، بحسبانه أن هذا الصراع يُمثِّل جانباً من النضال السلمي للحركة الوطنية الديمقراطية "المصرية" في سعيها لتحقيق الاستقلال والديمقراطية ؛ جاء فحوي ومضمون خطابه بذات الشأن في حقبة ٢٣ يوليو تتركز في المباحث الآتية :

- منهج البشري في تناوله لحقبة 23 يوليو
- ثورة ٢٣ يوليو والتغير الثوري.
- أفكار إستخلصها من التجربة الناصرية.
- أزمة نظام ٢٣ يوليو.

المطلب الأول

تحليل منهج البشري في تناوله لظاهرة الديمقراطية لحقبة ٢٣ يوليو:

جاء تحول "البشري" فكرياً فيما اسماه من العلمانية إلي الإسلام، لتتغيَّر معه بعض أسس المنهجية لدراساته الفكرية والبحثية، وسوف نتناول تحليل المنهج الذى اتخذه "البشري" في تناوله لظاهرة الديمقراطية لحقبة ٢٣ يوليو وفقاً للأسس المنهجية الجديدة، في الخطوط الآتية :

- منهج المنظور المعاصر .
- اختيار موضوع الدراسة يأتي وفقاً للمناسبة المعاصرة .
- المضمون السياسى لعملية التحول الفكري للبشري .
- ابتكار البشري أدوات منهجية للبحث المنهجى الإخوانى .

١ - منهج المنظور المعاصر .

اتخذ البشري منهج "المنظور المعاصر" في دراسته وتحليله لحقبة ٢٣ يوليو، وعرض "البشرى" مفهومه لهذا المنهج، من خلال مقارنته بمنهج المنظور التاريخي الذي اتخذه في دراسته للحقبة السابقة عليها- وهي الحقبة الاستعمارية - ويعني به: أن الكاتب يقوم برصد الأحداث- التي انتقاها- وتحليلها دون مشاركة منه في الحدث المرصود .

بمعني: أن هناك زمنين منفصلين تماما : "زمن الأحداث التاريخية المعنية بالدراسة"، و"زمن الباحث" الذي أجري الدراسة، أما منهج "المنظور المعاصر"، فيقصد به "اتحاد الزمنين"، "الزمان المدروس" مع "زمان الكاتب" وقت الدراسة، ومن ثم، يصبح الكاتب وهو معاصر وشاهد علي هذه الأحداث التاريخية، مشاركاً في صنعها، وذلك خلال عملية رصده وتحليله لهذه الأحداث، وهو ما تم في دراسته لحقبة ٢٣ يوليو. الأمر الذي يوحي بدخول العنصر الذاتي في تحليل البشري لهذه الحقبة، وما فيها في شبهه التحيُّز الذاتي، بصورة أكبر من الحقبة السابقة عليها ([1])

٢ - اختيار موضوع الدراسة يأتي وفقاً للمناسبة المعاصرة :

من عناصر منهج البشري - الذي نحن بصدده - أن اختياره لموضوع الدراسة يأتي وفقاً للمناسبة المعاصرة لإعدادها ونشرها، وذلك فيما يحسب أن هناك فائدة كان يرجوها من وراء إعداد ونشر تلك الدراسة، كذلك تحديده للحالة الفكرية السائدة لدي الرأي العام، الذي كانت توجَّه إليه هذه الدراسة، عند أول إعدادها ونشرها . وقد أشار "البشري" إلى أنه كان يُوجِّه دراسته لنوع قارئ معين، يحمل مجمل أفكار محددة، كانت رائجة في فترة إعداده ونشره لهذه الدراسة، والتي في حالتنا هذه: "الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ويري البشري أن مجمل هذه الأفكار تمثلت في حالة فكرية لدي الرأي العام لا تُركِّز علي سلبيات ثورة ٢٣ يوليو. فمن ثم، رأى أنه كان عليه أن يطرح هذه السلبيات علي الرأي العام .

أما عن المناسبة المعاصرة لإعداد ونشر البشري لهذه الدراسة- المنوه عنها- فلم يذكرها صراحة، باعتبار إمكانية استنتاجها من تاريخ أول نشره أبحاث ومقالات فى هذا الموضوع، وكان أولها عام ١٩٧٧ بعنوان : "ثلاث ملاحظات عن حركة الديمقراطية في مصر". ثم جمعها في كتابه: "الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو" الطبعة الأولي عام ١٩٨٧، ومن ثم، تتجسد هذه المناسبة في المناخ العام، الذي عاشته مصر فيما بين انتصار أكتوبر ١٩٧٣ واسترداد سيناء بناء علي اتفاقية السلام مع إسرائيل، وامتداد هذه المناخ لسنوات طويلة . وهو المناخ الذى صنعته أجهزة النظام الساداتى كجزء من عملية صفقة لاسترداد سيناء- فيما يري البشري([2]) - باعتبار أن إسترداد سيناء لم يأت بالنصر العسكري في ١٩٧٣ بمفرده ؛ ولكن جاء مشروطاً في مقابل عدول كبير في السياسات والمشروعات المصرية العربية - التي كان ينتهجها الزعيم جمال عبدالناصر- والخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة : "سياسياً واجتماعياً"، وذلك خلال السنوات من نهاية حرب ١٩٧٣ حتي ١٩٧٩

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – ص ١٠ .

[2] نفس المرجع ص ١٨٥ – ١٨٦ .

تاريخ إبرام اتفاقية السلام مع إسرائيل، وهو ما عبَّر عنه "البشرى" فى اعتبارها مقايضة :"سيناء في مقابل تصفية الناصرية ([1]) .

وتبعاً لهذا الأمر، قام نظام الحكم بتوجيه من السادات، من خلال جميع وسائل الإعلام- والتي كانت في ذلك الوقت جميعها تحت سيطرة الدولة- بالهجوم الشرس علي النظام الناصري بكل أركانه وسياساته لإزاحته، وإحلال مكانه نظام ليبرالي جديد وفقاً للتوجيهات الأمريكية .

وقد تَصدَّر هذا الهجوم علي الناصرية، مجموعة من الإعلاميين والكتّاب والمثقفين، وكان أغلبهم من المحسوبين على التيار الناصرى، وكانو يعلنون فى حكم الزعيم عن شدة انتمائهم وإخلاصهم للنظام الناصري، وقد انقلبوا علي مبادئهم - فيما يبدو - بحثاً عن مكان ودور لهم في النظام الساداتي الجديد، واستمرت هذه الحالة لما بعد وفاة السادات وخلال حكم مبارك، وكان أهم محاور الهجوم علي النظام الناصري : "هزيمة يوليو ١٩٦٧" و"مسألة الديمقراطية"، وفي هذا المناخ، ووفقاً لهذه المناسبة، جاءت أبحاث ودراسات البشري عن "الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو" .

٣ ـ المضمون السياسى لعملية التحول الفكري للبشري :

● تمثلت عملية التحول الفكري للبشري – "من العلمانية إلى الإسلام" - من ناحية انتمائه الأيديولوجي السياسي في التحول من إنتمائه الأيديولوجي للتيار القومي الناصري إلي الانتماء الأيديولوجي للتيار الإخواني، فقد ذكر أن موقفه السياسي كان قبل التحول هذا، يتحدد في الانتماءات الاتية : "الديمقراطية، البناء الاقتصادي المستقل، الاشتراكية، الوحدة العربية، رفض التبعية لأي قوة خارجية "عسكرية أو سياسية أو اقتصادية"، والديمقراطية قيمة شعبية سياسية، والاشتراكية قيمة شعبية اجتماعية، وهي من لوازم الاستقلال وحفظته، والعروبة هوية الاستقلال وحافظته علي النطاق الفسيح" ([2]) . وهذه هي الخطوط الأساسية في أيديولوجية التيار القومي الناصري .

ولما كان "الإسلام" هو مفهوم فقهي عام، يشمل كافة المناهج والمذاهب الإسلامية المتعددة . فكان لزاماً علي البشري أن يحدد :"أي منهج من مناهج الإسلام يقصد ؟!. وهو ما ظهر في المسكوت عنه، بأنه منهج حركة الإخوان، وهو ما يعنى أنه تبني المشروع الذي يقوم علي الأسس النظرية الأيديولوجية، سواء التي وضعها "حسن البنا"، أو "سيد قطب في كتابه" معالم في الطريق، بحسبانه أن فكر "حسن البنا" هو فكر الانتشار وفكر "سيد قطب" هو فكر المصادمة، وأن لكل منهما وظيفة ترشحها له الظروف .

---

[1] نفس المرجع ص ١٠ – ١١ .

[2] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ –مرجع سابق ص ١٦ .

كتب البشري : "يبدو لي أن كتاب سيد قطب هذا يمثل نظرية للحركة في إطار الفكر السياسي الإسلامي، يشبه كتاب لينين "ما العمل؟" في إطار الحركة الماركسية".

ويضيف البشري : "ومعالم في الطريق" يضع أمراً شبيهاً، فهو يقول : إن بعث العقيدة هو مهمة "الطليعة"، التي تعتبر كتيبة صدام وتمثل نوعاً من العزلة عن المجتمع "الجاهلي"، ويشير إلي أن دخول الإسلام كان يعني وقتها الانخلاع التام عن الماضي الجاهلي، والعزلة الكاملة عن روابطه، والابتعاد عن ضغوط تصوراته، وأن ليس بين الأمرين منتصف طريق، وأشار في "لا إله إلا الله" إلي معني النفي للحاكمية القائمة، وأن لا صلح مع الجاهلية، ولا أنصاف حلول معها، ولا تلبس ولا امتزاج، وليس وراء الإيمان إلا الكفر" ([1]) .

● تحددت الرؤية المنهجية للبشري لتيار الإسلام السياسي- والذي يتمثل أساساً في حركة الإخوان- في أنه يُشكِّل فريقاً أو طائفةً، أشبه بطائفة الأقباط في حالات الفتن الطائفية، وجاء وجه الشبه هذا في – اعتقاد البشري- من أن تيار الإسلام السياسي يُعاني مما يُعاني منه "الأقباط" من شعور بعدم الأمان، وجاء ذلك فيما كتبه البشري: "أزعم أن ثمة فريقين في مصر يعانيان من فقدان الأمن الجماعي، ويزداد لديهما هذا الشعور باطِّراد، وهما، الأول : التيار الإسلامي السياسي الداعي إلي تطبيق الشريعة الإسلامية والذي تخاصمه خصاماً حاداً النزعة التغريبية في المجتمع وتتعامل معه بوصفه طائفة من الطوائف، والفريق الثاني : هم جمهور الأقباط الذين يخشون علي حقوقهم كمواطنين أن تتأثر بالدعوة إلي تطبيق الشريعة الإسلامية".. ثم يضيف البشري [2]: "الشعور بالانتماء للجماعة والتعصب في الانتماء لهذه الجماعة، هما درجتان مختلفتان ذات أصل واحد، والشعور الأول : يترابط به الأفراد في جماعة لا تتأبي عن الامتزاج أو الترابط بالجماعات الأخرى المتداخلة معها والتي يضمها الانتماء الجماعي الأعم للوطن أو الأمة، والشعور الثاني : أن يتضمن ارتباطا بجماعة تميل إلي التأبي والامتناع عن الترابط مع غيرها من الجماعات . "والفكر أو العقيدة أو المذهب" يُولِّد شعوراً بالانتماء لدي أصحابه، وقد يغلو في ظروف خاصة ليُولِّد العصبية" ([3]) .

● انطلاقاً من المنظومة الفكرية للإخوان التى انتمى إليها "البشرى"، ومن تجلِّيات الفكرة التى قامت عليها حركة الإخوان وهى : "شمولية الدين الإسلامي لكافة جوانب وأنشطة الحياة" يرى "البشرى" أن التطبيق العملي لمبدأ "عدم فصل الدين

---

[1] الملامح العامة للفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر _ مرجع سابق ص ٤١ .

[2] نفس المرجع ص ٥٨ .

[3] الحوار الاسلامى العلمانى – ص ٥٧ .

عن السياسة" ([1])، الذى ينبثق من قاعدة "شمولية الدين الإسلامي" تمثَّل فى الآتي:

- أن ممارسة أي جمعية دينية للعمل السياسي هو الأمر الطبيعي ؛ وهو ما دفع بإقحام الجمعيات والهيئات الدعوية، في مجال العمل السياسي- تحت دعوي مبدأ عدم فصل الدين عن السياسة، وتشكيلها أحزاباً سياسية تتنافس علي السلطة، الأمر الذى تسبب في خلط العمل الدعوي - والذي يعني إخلاص الدعوة لله وحده لا شريك له "فلا تدعو مع الله أحداً"- بالعمل السياسي الذي هو شأن دنيوي يعني تغليب مصالح فئة أو جماعة مسلمة علي فئة أو جماعة أخري مسلمة أيضا، سواء للوصول إلي الحكم أو لتحقيق أي مصالح أخري، وهى أمور لا شأن لها بالدعوة الإسلامية .
- أن تقييم أي عمل أو ممارسة في مجال السياسية أو الحكم عليه، يدور فى إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية – بإعتبار أنه لا فصل بين الدين والسياسة – ومن ثم فإن مناقشة أى سياسات وقرارات للدولة لابد وأن تكون من خلال لجان من فقهاء الدين بإعتبار السياسة من أمور الدين الواجب إستنباطها من مصادر الشريعة الإسلامية ؛ الأمر الذى يجعل آراء ورؤى رجال السياسة فى المناقشات السياسية لكافة مشكلات المجتمع ؛ لابد وأن تُبنى على أساس تفسير وتأويل لأحكام الشريعة، وهو باب واسع فى الإجتهاد والإختلاف بين فقهاء وعلماء الأمة ؛ لتكون الخلافات فى الشأن السياسى هى خلافات مذهبية عقائدية . تدور فيما يبدو بين الحق والباطل أو بين الإيمان والكفر . والأمور بهذا التصوُّر تخرج عن الفهم الصحيح للدين، ذلك أن كل التصوُّرات والأراء الخاصة بالشأن السياسى تقوم على أساس تحقيق مصالح المسلمين، وفقاً للقاعدة الشرعية : "أينما توجد المصلحة فثمَّ شرع الله". ذلك أن الشريعة الإسلامية أنزلها المولى عز وجل لتحقيق مصالح المسلمين وليس لإعاقتها . فيكون الأساس فى المناقشات السياسية هو الخلافات حول الآراء التى تحقق مصالح المسلمين ثم بعد التوصل إلى القرار أو الحل السياسى، نبحث في توافقها مع الشريعة.

● لم يقدِّم "البشرى" تصوُّره لأسس وأركان النظام الإسلامى وكذلك إسس وأركان المشروع الإسلامى الحضاري وفقاً لرؤيته الإخوانية التى يتبنَّاه[2] بل ذكر : أنه ليس علي حركة الإخوان أن تطرح برنامجاً محدداً سواء سياسياً أو دستورياً أواقتصادياً.

---

[1] نفس المرجع ص ٣١ .

[2] تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ – ص ٤٨ .

ويكفيها أن تُعلن أنها دعوة للاستقلال العقدي، وهو نفس الأمر الذي وضحه د. يوسف القرضاوي في مشروع "حتمية الحل الإسلامي" ([1]).

٤ - ابتكار البشري أدوات منهجية للبحث المنهجي الإخواني .

ابتكر البشري أداة منهاجية أضافها إلي أدوات البحث المنهجية الإخوانية . على رأسها : التصنيف الثنائي "إسلامي / علماني" . والتي يحسب أنه يُمكن باستخدامها تصنيف كافة التيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك "المؤسسات والتنظيمات والجمعيات" والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلي الأفكار والنظريات والمذاهب وغيرها . وذلك بتقسيمها إلي "إما إسلامي وإما علماني". ووضع معياراً لهذا التصنيف هو: "الأصل المرجوع إليه"- كما نوهنا سابقاً- ويعني به أن هناك مرجعية لأي كيان مؤسسى أو أي جماعة أو أي كائن بشري أو أى أمر من أمور الدنيا، حتى الأفكار ؛ فهى إما أن تكون للإسلام بالاحتكام والصدور عن "الإسلام" - "للإسلاميين"- وإما أن تكون "للعلمانية" بالاحتكام والصدور لغير الإسلام - "للعلمانيين"- أي أن البشري قد افترض أن هناك مرجعيتين داخل المجتمع المصري، إحداهما "الإسلام"، وتحتكرها حركة الإخوان وباقي الحركات التي تنسب نفسها للإسلام . والأخري "العلمانية" لباقي التيارات السياسية الأخرى وطوائف المجتمع المصري - التي لا تؤمن بفكر التيار الإخواني أو بفكر الحركات الأخرى النسوبة للإسلام - وذلك بإفتراضه أنها تحتكم وتصدر عن غير الإسلام أى تحتكم " للعلمانية".

كذلك إبتكر البشري عدة أدوات منهجية أخري أضافها إلي أدوات البحث المنهجية للتيار الإخواني، لعمل تصنيفات ثنائية أخرى مثل:"الموروث والوافد" و"الإسلام والعروبة" و"الأصالة والمعاصرة" وغيرها.. لتكون كلها مع الأداة المنهجية الرئيسة للتصنيف: "إسلامي / علماني"- الوسيلة التي تُكرِّس لتقسيم المجتمع المصري إلي فرقتين أو طائفتين علي أساس عقدي ديني هما : "طائفة الإسلام" و"طائفة العلمانية"؛ حتى بدأت نتائج هذا الفكر فى الظهور فيما يقوله البشري : " أنا أجد هناك قدراً من الترابط المدني ضد التصور الإسلامي، هذا حدث في السنوات الأخيرة علي وجه الدقة، وأجد أيضا أن هناك نوعاً من أنواع الطائفية الفكرية أو الطائفية المدنية "العلمانية"، وهذه الطائفية تجمع المختلفين فكرياً والمختلفين سياسياً واجتماعياً، تجمعهم في إطار التصور المدني ضد الموقف الإسلامي، وقد يتحمل الطرف الآخر العيب نفسه، وهذا صدع كبير لابد له من أن نتدبره . إن هناك نوعاً من الصراع الطائفي في هذه المسائل، آن المفاضلة في المجتمع لا تقوم علي أساس المواقف السياسية والاجتماعية، وإنما تقوم علي

---

[1] د.يوسف القرضاوى – بيّنات الحل الإسلامى – سلسلة حتمية الحل الإسلامى (٣) – مكتبة وهبة ط ٣– ٢٠٠٣ ص ٢٠٧ – ٢١٠ .

أساس تشقق رأسي يضم أهل فكر ضد أهل فكر آخر . والفكر العلماني لا نستطيع أن نبرأه من هذا الأمر" ([1]) .

● ابتدع البشرى معيارا جديدا للتقييم والحكم على كل ما هو شأن سياسى وهو الاحتكام إلي الأصل المرجوع إليه في كل عمل سياسي - كأداة منهجية أخري - بأن يكون إما ذو أصل "إسلامي"، وإما ذو أصل "علماني" يقول البشري : « أقصد بالإسلام منهجاً، ينظر إلي الإسلام بوصفه أصل الشرعية، ومعيار الاحتكام، وإطار الرجوع إليه في النظم الاجتماعية والسياسية وأنماط السلوك ؛ بينما "العلمانية"- فى ظنى – هى إسقاط هذا الأمر، والصدور عن غير الإسلام وغير الدين فى إقامة النظم، ورسم العلاقات وأنماط السلوك»([2]).

وتطبيقاً لهذا المعيار حدد "البشرى" استراتيجية التيار الإخوانى فى التعامل مع التيارات الأخرى فى أى مسائل سياسية فيما يقوله : «"الخلاف ليس في الاشتراكية، وليس في الديمقراطية ولا في الليبرالية . ليس في هذا الأمر أصلا . الخلاف هو "في الأصل المرجوع إليه" هل النظام الاجتماعي يصدر عن شرعية تتعلق بأصول دينية معينة، أو يصدر وفقا لمصلحة وضعية مستخلصة من التجربة البشرية البحتة فحسب ؟ ([3])» .

هذه الصياغة رغم ما يبدو من القراءة الأولى بأنها صياغة محكمة لا تخالف صحيح الدين ؛ إلا أنها فى رأى الباحث الشخصى هى صياغة فيها من الإبهام وعدم الوضوح ما يجعلها صياغة مُضلِّلة بل ومفسدة، فهى خلطت ما بين شئون الحياة المتنوعة فى المرجعية، والتى هى ما بين شأن دينى صرف منوط بفقهاء وعلماء الأمة لإستنباط أحكام الدين من نصوص الكتاب والسنة، وما بين شأن دنيوى صرف منوط بالعلماء والخبراء فى مجالات الحياة المتنوّعة، - "أنتم أعلم بشئون دنياكم"- وما بين الشأنين مثل الشأن السياسى الذى وضعت له الشريعة مبادىء وقواعد عامة ؛ بما يُمكِّن العلماء والخبراء المتخصصين فى مجال السياسة أن يضعوا ما يرونه من نظم ومبادىء وقواعد وآليات تتناسب مع إحتياجات المجتمع المسلم فى كل زمان ومكان .وهى تأتى فى إطار المصالح المرسلة كأحد مصادر الفقه التشريعى. فلم يضع الإسلام نظم سياسية محددة حتى نرجع إليها كما يقول البشرى، بل على العكس تماماً أعطانا الحق فى أخذ ما نراه صالحاً من نظم لمجتمعات مخالفة لنا عقائدياً، أى مرجعيتها علمانية فى رؤية "البشرى" وبما

---

[1] نفس المرجع ص ٦٤ .

[2] الحوار الاسلامى العلمانى – مرجع سابق ص ٨ .

[3] د.محمد عمارة – الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين – نهضة مصر للطباعة والنشر ط١– ٢٠٠٠ ص ٦١ .

لايخالف مبادىء وقواعد الشريعة الإسلامية ([1])، هذا فضلا عن أن ما طرحته هذه الصياغة لمفهوم جديد "للإسلام" بأنه : الإعتقاد بأن "الإسلام" هو المرجعية لمجموعة من الأمور المختلف عليها من نظم إجتماعية وسياسية .. وغيرها، بمعنى أن الرجوع فيها للإسلام هو أساس العقيدة ؛ وهو ما يخالف فيه إجماع كافة فقهاء المسلمين السنَّة، الذين يُقرون أن "الإسلام" هو : الإيمان المطلق بأن : لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله . أما عدا ذلك من كافة المسائل الأخرى ومنها النظم الإجتماعية والسياسية، والتى هى إجتهادات بشرية قد يُصيب فيها الإنسان أو يُخطىء ؛ فإنها فى إطار فقه المعاملات وليس لها علاقة بالعقيدة ؛ بمعنى أن "البشرى" فى هذه الصياغة قد خلط بين النظم الاجتماعية والسياسية فى الدولة والتى هى إجتهادات بشرية يضعها البشر بما يتَّفق مع ظروف وأوضاع المرحلة التاريخية التى يعيشونها، وبين "الإسلام" كعقيدة حددتها لنا نصوص الكتاب والسنة فى : لا إله إلا الله، محمداً رسول الله، ومن ثم فإنه حتى لو افترضنا أن من المسلمين من أخطأ وإتخذ نظاماً سياسياً أو إجتماعياً أو سلوكاً يخالف مبادىء وقواعد "الإسلام"، فإن ذلك يُعد معصية وجُرم ؛ ولكن لا يُعد خروجاً من الإسلام .

ويلاحظ أن من المفكرين والمثقفين من رفض هذه الأفكار المسمومة، وكيف أن فكرة مفهوم "إسلامى /علمانى" يمكن أن تُقسِّم المجتمع المصرى إلى طائفتين على أساس عقدي دينى وعنصرى وطائفى، وهو ما سيجلب الدمار والخراب للأمة المصرية كلِّها . ويظهر ذلك فى الندوة التى جمعت كوكبة من أساتذت وأصاطين الفكر السياسى فى مصر، تحت اسم "حوار بين الإسلاميين والعلمانيين" وكان من بينهم "البشرى" و د. علىّ الدين هلال ود. سعد الدين إبراهيم وغيرهم ، يقول د. سعد الدين إبراهيم فى هذه الندوة : "قد يتبادر إلى الذهن أنه عندما يتكلم أحد عن التيار العلمانى، قد يجرى الإنطباع أن صاحبه ليس إسلامياً، وأن من يُطلق عليه عليه فى مجتمعاتنا تجاوزاً، أنه "علمانى" لاينفى ذلك أنه مسلم أولاً، وأنه يعتبر الإسلام أحد المقومات الرئيسية للمجتمع الذى يعيش فيه . هذا الإستقطاب الحاد الذى تعكسه اللفظة "علمانى / إسلامى"، ربما نحاول أن نتحاشاه منذ البداية قدر الإمكان تجنباً للخلط والبلبلة " ([2]) .

ويقول د. علىّ الدين هلال: " إن أحد مصادر التحفظ على بعض التعبيرات، أن لها إستخدامات ودلالات فى حلبة الصراع السياسى .. فكلمة "العلمانية" و"العلمانيون" مثلاً لايمكن التعامل معها كمفهوم فكرى أو ثقافى وحسب ؛ ولكن

---

[1] د.يوسف القرضاوى – بيّنات الحل الإسلامى – سلسلة حتمية الحل الإسلامى (٣) – مكتبة وهبة ط ٣- ٢٠٠٣ ص ٨١ .

[2] د.محمد عمارة – الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين – نهضة مصر للطباعة والنشر ط١- ٢٠٠٠ – ص ٣١ .

أصبح لها إستخدام سياسى حزبى . وأصبحت سُبَّة أو تُهمة فى الأدبيات الإسلامية . فكيف أستطيع البدء فى النقاش مستخدماً هذا التعبير ؟!! . مصدر ثانى للتحفظ هو غموض المفهوم . فهل نستخدم كلنا تعبير "العلمانية" مثلاً بنفس المعنى والمضمون؟ . أم لكل منا معناه الخاص ؟ . ورأيى أن أننا تناولنا هذا المفهوم بتعميم وببساطة .. فالتعبير هو من إختراعنا نحن فى اللغة العربية . أما الغربيون فلديهم تعبيراتهم ([1]). ويقول أيضاً : " أريد أن أسجِّل أمرين : الأمر الأول كواقعة تاريخية أن كلمة "العلمانيين" لا أحد يصف نفسه بها ؛ وإنما تستخدمها التيارات الإسلامية، عندما تريد هذه الأخيرة إزدراء وإحتقار مخالفيها فى الرأى، فتسمِّهم "بالعلمانيين" . وفى رأيى أن المسألة مهمة ويجب ان ننتبه لها .. الآخرون يسمُّون أنفسهم مسمَّيات أخرى : " قوميين، ليبراليين، ناصريين، ديمقراطيين .. إلخ " . وعندما نقرأ أدبيات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لن نجد هذا التعبير مستخدم أو شائع . وعندما أقرأ الآن الأدبيات السياسية المتداولة، سأجد من يسمَوُن أنفسهم إشتراكيون، ليبراليون ..إلخ . وأعتقد أن تعبير "العلمانية" أطلقه أحد الفرقاء للإزدراء، ومن هنا الدلالة السياسية لهذا التعبير .. فالتعبير هنا لايؤدى معنى التخصيص ؛ لأنك تصف الآخرين بوصف لم يعطوه لأنفسهم ؛ لذلك أتحفظ على إستخدام التعبير . الأمر الثانى الذى يتوجب علينا أن التوقف حياله سؤال : ما هى جذور هذه الحساسية ؟ . وبالذات ما هى جذور التخوفات لدى من نطلق عليهم المدنيُّن أو "العلمانيون" ؟ . هم يخافون أمراً ما . يخلق لديهم الوجل والخشية فى التعامل .. أنا أتخوَّف عن أناس مسلمين مؤمنين ؛ ولكن لديهم تخوفات فكرية وليست سياسية وحسب . فمثلاً : فى الصحف والمجلات الإسلامية نجد مقالات تقول : أن ما تتضمنه هو الحقيقة الوحيدة . ليس فى أمور الإيمان فحسب ؛ بل فى الأمور : الإجتماعية والسياسية والإقتصادية . ثم ينسب ما يصل إليه من إجتهادات إلى "الإسلام" فيقول هذا رأى الإسلام، والموقف الإسلامى .. إلخ ([2]) .

ويقول أيَضاً : " أنه من منطلق الإعتقاد والإيمان، فإن هناك تخوُّفات حول موضوع الديمقراطية .. عندما يطرح أحد الناس رأيه على أنه الرأى الإسلامى .. ذلك عندما يتكلَّم أحدهم ويقول هذا رأيى الشخصى وأنا أجتهد بعقلى، فيمكن أن تواجهه وتناقشه، وإنما حين يأتى شخص آخر ويزعم أن رأيه هو الرأى الإسلامى، فكيف يمكن أن أن تختلف معه !! ([3])

---

[1] نفس المرجع ص ٣٨ .

[2] نفس المرجع- ص ٥٩ .

[3] نفس المرجع ص ٦١ .

المطلب الثانى

ثورة ٢٣ يوليو والتغيير الثوري

ينقسم هذا المبحث إلى النقاط الآتية :

- المفهوم الفلسفي للتغيير الثوري عند البشري .
- العملية الثورية في ثورة ٢٣ يوليو .
- العملية الثورية والبناء السياسي لنظام ثورة ٢٣ يوليو .
- علاقة الإرتباط الوثيق بين الديمقراطية السياسية والمسألة الوطنية .
- علاقة "التكوينات الجمعية" بالزعامة الفردية

أولاً : المفهوم الفلسفي للتغيير الثوري عند البشري

يري البشري أن أي نظام للحكم يقوم في حالة استقراره النسبي- أي إستمراره عبر مرحلة تاريخية ما- علي أساس صيغة تمثل نوعاً ما ودرجة ما، للتوازن في العلاقات بين القوي السياسية والاجتماعية . وهذه الصيغة تحمل قدراً من المرونة أو الصلابة، تسمح بقدر من التعديل النسبي في العلاقات بين هذه القوي، دون أي تغيير جوهري في هذه الصيغة التي يقوم عليها النظام . أما في حالة ظهور قوي اجتماعية وسياسية جديدة، أو بنمو أو ضمور إحدي القوي القائمة، بما يؤدّى إلي تغيير حاسم في علاقات القوي في هذا النظام – وهو ما يتطلب تغييراً جوهرياً في الصيغة القائمة، لإعادة التوازن في علاقات القوي مرة أخري – فإنه من ثم، يظهر الدافع الإجتماعى القوى والملح لوضع صيغة جديدة تستوعب هذا التغيير وهو ما يعرف بالتغيير الثوري .

أي أن التغير الثوري هو: عملية تتخطي الإطار العام لصيغة التوازن القائمة، وتسعي لعمل تعديل هيكلي في الصياغات "الاجتماعية والسياسية" القائمة . ومن ثم، فإن نجاح العملية الثورية لا يعني فقط الإطاحة بحاكم ما، أو حكومة معينة، ولكن نجاحها منوط بتعديل صيغ التوازن في العلاقات القائمة، والتي كانت تنبني عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته، إلى صيغة أخرى تحقق التوازن المفقود .

ويشير البشري إلي لفظ "تعديل"، بأنه يعني إسقاط أمر قائم وإقامة أمر جديد .وأن التعديل عملية من شطرين غير منفصلين، الشطر الأول : مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام القديم، الشطر الثاني : مرحلة حسم الصراع بين قوي التغيير حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديد . ويؤكد البشري أن تقسيم العملية

إلي شطرين هو علي سبيل التبسيط الذي يلجأ إليه الدارس للإيضاح . أما في الواقع، فإن هناك تشابكاً بين المرحلتين وتداخل بينهما في غالب العمليات الثورية ([1]).

ثانياً : العملية الثورية في ثورة ٢٣ يوليو

يري البشري أن هذه العملية الثورية بشقيها قد حدثت في ثورة يوليو، عبر الفترة من تاريخ قيامها حتي أواخر عام ١٩٥٤ . مع ملاحظة أن الجهاز السياسي الذي قام بالثورة - وهو الضباط الأحرار - لم يكن يُجسِّم قوة سياسية محددة، بقدر ما أنه كان يُمثِّل عينة سياسية ثورية، لقوي اجتماعية من المجتمع المصري . وأن قيادة الثورة قامت بالضربة الحاسمة في الساعات القليلة قبيل فجر ٢٣ يوليو، وقد جرت حركة الصراع السياسي والاجتماعي علي مدي العامين التاليين . وكانت لقيادة الثورة اليد العليا في إدارة الصراع ([2]).

ويشير البشري إلي أن القوي السياسية المسئولة عن المحافظة علي النظام الذي كان قائما ؛ لم تُظهر أي عزم علي التحرك للدفاع عنه . ولم يُبدِ أي منها أي صورة من صور المقاومة . فبدت في عشية الثورة في وضع تهتَّكت فيه روابطها التنظيمية، وانعكس ذلك في صورة وهن وإعياء في مواجهة ما تقتضيه احتمالات الموقف الخطير ليلة ٢٣ يوليو؛ حتي أن حركة الجيش ظهرت واعتلت قيادتها السلطة بنفر قليل من الأنصار، وأعلن عنها، وتكونت وزارة جديدة من أحد السياسيين القدامي تحت الهيمنة الفعلية لحركة الجيش . وخُلِعَ الملك فاروق بعد أربعة أيام من الثورة، في يُسر وسهولة، وعلي صورة أقرب إلي رتابة الحياة اليومية، أو كأن خلع الملك كحصاة أُزيلت من طريق لم يستدع إزاحتها مجرد أن تقف العربة قليلا . ويشير البشري إلي أن هذا الأسلوب أشاع قدراً كبيراً من الابتهاج لدي الجماهير ولدي الأحزاب الشعبية نفسها، إذ تحقق هدف شعبي بخلع الملك، وظهر أمل للنهوض بالمجتمع .

ويلاحظ هنا : التداخل بين شقي العملية الثورية الذى أشار إليها البشري، عملية "الهدم والتفكيك" للنظام القائم، تسير مع عملية بناء النظام الجديد . فجاء حل الوزارة القائمة، ليتم بدلا منه تشكيل وزارة جديدة تحت هيمنة قيادة الثورة . وجاء خلع الملك فاروق، لتعتلي وتهيمن قيادة الثورة علي السلطة السياسية بدلا من السراي . ثم جاء مشروع الإصلاح الزراعي ليزيح وينهي علي الدور الاجتماعي والسياسي لطبقة كبار الملاك، مع إبراز وإظهار طبقة اجتماعية كانت مقهورة، ويعطي لها دوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية . وهكذا سارت العملية الثورية.

---

[1] نفس المرجع ص ٦٧ – ٦٨ .

[2] نفس المرجع ص ٦٨ – ٦٩ .

ثالثاً : العملية الثورية والبناء السياسي لنظام ثورة ٢٣ يوليو

أوضح البشري أن ثورة ٢٣ يوليو لم تقم علي أيديولوجية سياسية متَّفق عليها، ولا كانت تملك إطاراً نظرياً أو تصوُّراً لشكل دولة تسعي لتحقيقها . وإنما قامت الثورة علي مجموعة من الأفكار اليوتوبية الإصلاحية والوطنية، التي لم تكن تُشكِّل في مجموعها مشروعاً قومياً إصلاحياً متكاملاً . حتي إن أُسس وسمات الدولة الناصرية قد تبلورت من خلال العملية الثورية التي نوهنا عنها ([١]). أي من خلال عملية مخاض عسيرة، وصراع بين القوي الرجعية والقيادة الثورية.

وفي مسار سعي القيادة الجديدة لدعم سلطاتها في مواجهة القوي التنظيمية المعارضة لها، وفي إطار محاولة اختيار أساليب للتنظيم تُمكِّنها من تنفيذ سياساتها الاجتماعية والوطنية التي تسعي لتحقيقها، يري البشري أنه في هذا السياق، إنفكت الأوعية التنظيمية "للضباط الأحرار" كهيئة تنظيمية قامت عليها الثورة، وترابطت في نفس الوقت قيادة الثورة، بجهاز الدولة الإداري، ليصبحا معاً وحدة سياسية اجتماعية تنظيمية ([٢])

رابعاً : علاقة الإرتباط الوثيق بين الديمقراطية السياسية والمسألة الوطنية

يَتصوَّر البشري أن هناك علاقة إرتباط وثيقة بين الديمقراطية السياسية والمطلب الوطني "الاستقلال"، وقد رصد ثلاث حالات: "الليبرالية، والناصرية، وهزيمة ٥ يونيو" . وأن كل حالة من الحالات الثلاث كان لها شكل من أشكال الإرتباط بين الديمقراطية السياسية والمطلب الوطني "الاستقلال" .

- **الحالة الأولي "الليبرالية":**

ويري فيها أن الحركة الشعبية رفعت مطلب الديمقراطية تحت شعار "مصر للمصريين" منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، وأنها كانت تعني به المزج بين المطلب الديمقراطي والمطلب الوطني، علي أساس أن حكم المصريين لأنفسهم سوف يتكفَّل بالإطاحة بالنفوذ الأجنبي علي اختلاف صوره . وأنه خلال تلك المرحلة - والتي ظل فيها النفوذ الأجنبى قائماً- ترسَّخ في أذهان المصريين كبديهة من البديهيات، وأن ضرب النظام الديمقراطي أو الانحراف به عن مساره، إنما يُمهِّد للتعاون مع الإنجليز والتفريط في المسألة الوطنية، وأن النضال الديمقراطي هو نضال وطني بالضرورة وباللزوم، وأن اقتناعهم بهذا الأمر، بلغ الحد الذي كانت معه الغالبية تعتقد أن ضرب الديمقراطية يصل إلي مرتبة الخيانة الوطنية،

---

[١] نفس المرجع ص ٥٧ .
[٢] نفس المرجع ص ٩٧ .

حتي إن القوي الوطنية والديمقراطية كانت تُمثِّل معسكراً واحداً في مواجهة الاحتلال البريطاني وسلطة الحكم المطلق معاً .

● **الحالة الثانية "الناصرية" :**

ويري فيها البشري أنها تمثل نقطة تحول جوهرية - بشأن هذه العلاقة بين الحركتين الوطنية والديمقراطية –وجاء ذلك بما قامت به الثورة من إنجازات :"خلعت الملك، وألغت النظام الملكي، وأقامت النظام الجمهوري، وحددت الملكية الزراعية، وأطاحت بشريحة اجتماعية كانت من أخطر معوقات التطور الاجتماعى، إلا أنها في الوقت نفسه : ألغت الأحزاب وصادرت الصحف، ومنعت التحرك الشعبي في المظاهرات والاجتماعات ومارست الاعتقال، ولم يقتصر نشاطها القمعي علي القوي السياسية المناهضة لها، بل شمل الجميع من خصوم وأنصار، ومن أعداء وحلفاء، وقد جعلت من جهاز الدولة وحده : "الجهاز السياسي والإداري الوحيد" المكلف بإنجاز كافة مهامها السياسية والاجتماعية وغيرها .

ويري البشري أن تنظيمات الحركة الوطنية وأحزابها وقفت ضد الثورة، ناظرة إلي ما تصنعه من ضرب الديمقراطية باعتبارها أيضا مسلكاً غير وطني، وفقا لما رسخ في تقاليد الحياة السياسية في مصر، علي أن انطلاق الثورة في تحقيق انتصاراتها الوطنية خاصة منذ 1956 ، دفع الرأي العام المصري في مجموعه إلي الاستسلام لوجهة الثورة الوطنية غير الديمقراطية، ورضي بالفصل بين المسألتين لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، وبدأت تتراكم في الفكر السياسي السائد وجهة نظر مؤداها أن الديمقراطية السياسية بصورتها التقليدية ضارة بالتطور الوطني، لما تؤدى إليه من تفتيت للوحدة الوطنية .

● **الحالة الثالثة : هزيمة 5 يونيو :**

وفيها يري البشري أنها جاءت لتُمثِّل نهاية الفصل بين المسألتين "الديمقراطية والوطنية"، ليعودا إلي سابق عهدهما، عملية سياسية واحدة، فإذا كانت خبرة كفاح الشعب المصري منذ سبعينيات القرن التاسع عشر قد أظهرت أن الديمقراطية هي طريق تحقيق الاستقلال الوطني، فإن هزيمة 5 يونيو وما بعدها قد كشفت أنه حتي لو أمكن تحقيق الاستقلال بغير الديمقراطية، فإن الديمقراطية السياسية لازمة للمحافظة علي الاستقلال الوطني سواء في مجال السياسة أو الاقتصاد ([1]) .

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية – مرجع سابق ص ١٣٩ – ١٤١ .

خامساً : علاقة "التكوينات الجمعية" بالزعامة الفردية

يتصوَّر البشرى - فيما يحسبه - وجود علاقة بين "التكوينات الجمعية" وبين الزعامة الفردية لرئيس الدولة، وقبل أن نوضّح ما يعنيه بهذه العلاقه، سوف نُقدِّم مفهوم البشرى لمسألة "التكوينات الجمعية" – كما طرحه – فى سياق مقارنة بما كان في القرون السابقة، بحسبانه أن المجتمع المصري كان يعيش في إطار تنظيمات مجتمعية متعددة ومتمايزة ومتداخلة مع بعضها البعض، وكانت تُصنَّف علي أساس معايير أساسية متعددة مثل: أن يكون أساسها الدين أو المذهب أو الطريقة الصوفية أو الملة أو المشرب الثقافي . أو يكون أساسها اللغة أو اللهجة . أو يكون أساسها نوع التعليم أو المهنة أو الحرفة . أو يكون أساسها وحدة العمل الوظيفي لجيش أو جامعة أو شركة كبري . أو يكون أساسها الإقليم أو الحي أو القرية أو الحارة . أو يكون أساسها القبيلة أو العشيرة أو الأسرة، أو غير ذلك مما لا يقع تحت حصر العدد من حيث النوع أو معيار التصنيف، وأن هذه التكوينات أو الجماعات، هي وحدات مجتمعية جامعة، ولكنها ليست بالضرورة وحدات مانعة، والفرد الذي ينتمي لإحداها قد يمتنع عليه الانتماء إلي غيرها من جنسها وبذات معيار التصنيف، فمثلا: المنتمي لأهل السنة يمتنع عليه الانتماء للشيعة، وذلك لاشتراكهما -"السنة والشيعة"- في معيار التصنيف، في حين أنه لا يمتنع عليه الانتماء لأهل الطريق، أو لقبيلة أو إقليم أو غير ذلك لاختلاف معيار التصنيف . الأمر الذي يجعل هذه الوحدات متداخلة ومتشابكة، ودوائرها تشكل حلقات غير منفصلة . والدلالة السياسية التى يحسبها البشري لهذه التنظيمات . أنها بقدر ما كانت تتمتع به من حرية وتيسير ذاتي لكل وحدة أو جماعة ؛ بقدر ما كان يُمكِّنُها حل كثير من المشاكل بين أعضائها في المجال النوعي . الأمر الذي يُخفف عن السلطة المركزية التصدي لكثير من المشاكل الفردية والنثرية . ويجعل لهذه الوحدات ألواناً من الضغوط الاجتماعية علي السلطة المركزية، مما يُشكِّل إطاراً يضبط حركة الحاكم الفرد، ويكبح جماح السلطة، والتي لم تَعُد "من الناحية الفعلية" مطلقة اليد، أي أن الحاكم أو الدولة- في هذه الحالة- لم تعد تتعامل مع محض أفراد متناثرين، وإنما مع مجموعات لكل منها قدر من التشخيص الاجتماعي، ومع تنظيمات قد تبلورت ونشأت بحكم العرف والعادات المتطاولة المدي ؛ أكثر من أنها نشأت بالقانون.

ثم إنتقل البشري، إلى ثورة ٢٣ يوليو وذكر أنها ليست هي من حَطَّم هذه التكوينات الجمعية التقليدية أو أضعفها، وإنما جري ذلك عبر الزمان السابق عليها، وذلك عبر حركة عامة بدأت من القرن التاسع عشر، مع حركة مواكبة لإنشاء التكوينات الحديثة علي النمط الغربي، فصفيت تقريبا نقابات الحرفيين السابقة، وبدأت الحركة النقابية الحديثة علي غير اتصال بسابقتها ولا ارتباط بها، وخمدت حركة الطرق الصوفية وضمرت وظائفها، وبدأت حركة تكوين الأحزاب علي

قطيعة مع التكوينات الاجتماعية السابقة. وأنه من ثم عانت ثورة ٢٣ يوليو من هذا الأمر، الذي أدي إلي تبعثر الناس أفراداً أشلاء، بين مؤسسات وتكوينات اجتماعية قديمة منهارة ومهلهلة، وبين مؤسسات وتكوينات إجتماعية وليدة لم تكتمل بعد أو تصل إلي درجة النضوج .

ثم يصل إلى نتيجة فحواها : أن اضمحلال التكوينات الجمعية القديمة «التقليدية»، ووهن المنظمات الحديثة التي أقيمت لتحل محلها، نتج عنه تبعثر الناس أفراداً وأشلاءً، بين قديم مضروب وحديث وليد . وأن ضعف هذه منظمات وعدم قيامها بدورها، أدي في المقابل إلي قيام القيادة الفردية بوظيفة هذه المنظمات، وأنه بذلك تبدأ موجات من التأكيد علي الدور الزعامي وإمكاناته الفردية الخارقة، وأنه صاحب القرار و.. إلخ، وبهذا يثقل وزن الزعيم علي حساب الجانب التنظيمي، الذي يضعف أكثر، ليصير أكثر تبعية وأكثر التحاقا، فيزيد الاحتياج لدور الزعامة أداءً للوظائف، وتضمر في نفس الوقت الكيانات التنظيمية أكثر.. وهكذا .

ثم أنهي البشري كلامه قائلا: « ومتي تناثرت الجماعات أفراداً وصارت الزعامة أكثر فردية، علي أسلوب من التأثير المتبادل، يغذي فيه كل جانب فردية الجانب الآخر . وفى النهاية صاغ هذه العلاقة في عبارة تبدو وكأنها نظرية سياسية تقول : "كلَّما ضعفت "التكوينات الجمعية" ؛ كلَّما زادت الزعامة الفردية ؛ "فردية وزعامة" .

المطلب الثالث : أزمة نظام ٢٣ يوليو

حدد البشرى تصوره لأزمة نظام ٢٣ يوليو، فى اقتصار الدولة على كيان تنظيمى واحد هو: "الجهاز الإدارى للدولة"، كتنظيم وحيد يحتوى على كافة سلطات الدولة، وإنفراد رئيس الدولة بالهيمنة عليه . أما مظاهر الأزمة فتتمثل فى عدد من المتناقضات تولّدت داخل بنية الكيان التنظيمى للدولة، وقد حددها فى ثلاث مسائل، نتناولها من خلال النقاط الثلاثة التالية :

- انقسام السلطة السياسية بين الزعيم والمشير .
- مسألة الأمن .
- نهاية النظام " ([١]).

أولاً: انقسام السلطة السياسية بين الزعيم والمشير:

طرح البشري تصوُّره لأزمة السلطة السياسية فى نظام ٢٣ يوليو فى انقسامها إلى : "سلطة دستورية" ممثلة في رئيس الدولة جمال عبدالناصر وسلطة "غير دستورية" تتمثل في قيادة الجيش ويتصدرها المشير عبدالحكيم عامر، اطلق عليها اسم "مراكز القوي".

وقد انطلق البشري في عرضه لهذه القضية من مدخل العلاقة بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، باعتبارها مسألة أساسية في رسم أزمة نظام ٢٣ يونيو، وأن ما حدث من صدع هائل في هذه العلاقة شكّل نقطة ضعف قاتلة في بنية هذا النظام ([٢]) يتضح ذلك مما يلي :

● إن جذور الخلاف بين : "الزعيم" و"المشير" تضرب في الزمن إلي حرب السويس في أكتوبر ١٩٥٦، وذلك بسبب عدم أداء قادة الجيش لواجبهم فى المعركة حسبما تقتضى الأصول العسكرية، وأن الخلافات استمرت خلال فترة الوحدة مع سوريا، ثم بلغت ذروتها بعد الانفصال السوري وتشكيل مجلس الرئاسة . وأنه اذا كان قد أمكن إخفاء خلافات ١٩٥٦ وراء بردة النصر السياسي الكبير، الذي حققه جمال عبد الناصر بإجلاء قوات العدوان الثلاثي ودعم السياسات الوطنية المستقلة – وبروز دور مصر العربي التحرري ودورها التوحيدى، وبروزها كقوة من قوي حركات التحرر العالمية، واتباعها سياسات اقتصادية مستقلة للنهوض الاجتماعي، وغير ذلك - فقد أتى انفصال سوريا ومسئولية عبد الحكيم عامر عنه،منبئاً عن فشل القيادة العسكرية بغير تعويض أو غطاء سياسى مقابل ([٣]).

---

[١] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو– مرجع سابق ص ١٤٧ – ١٤٩ .

[٢] نفس المرجع ص ١٧٦

[٣] نفس المرجع ص ١٧٧ .

● طرح"البشرى" تصوُّره لتحول الخلاف بين : "الزعيم" و"المشير"، ليصبح أزمة نظام، بأن ذلك أتي كنتيجة لانفصال سوريا ومسئولية عبدالحكيم عامر عنه، الأمر الذى أحدث انكسارا لمشروع الوحدة العربية، المشروع المحوري الاستراتيجي للنظام الناصري وانقسام "للدولة المُوحَّدة" الي دولتين، وأن ذلك – بالرغم من الإحاطة به إعلاميا – كشف عن شرخ عميق في هيكل النظام يفرض علي المسئولين علي النظام علاجه، وذلك بإجراء جراحات هيكلية في النظام السياسي القائم وقتها . ومن ثم، قامت بالفعل محاولة عرفت باسم "إقامة مجلس للرئاسة"، حاول فيه عبد الناصر – من خلال هذا المجلس – إخضاع الجيش لهيمنته وسلب سلطات عبدالحكيم عامر، الأمر الذي رفع حدة الصراع بين القيادتين الي الذروة ؛ إلا أن هذا الصراع انتهي أيضا بانتصار السلطة العسكرية الممثلة في عبدالحكيم عامر، ليستمر الأخير قائدا عاما للقوات المسلحة، ونائب للقائد الأعلى بكافة سلطاته السابقة ومعه كل من كان حوله من قادة الأسلحة البرية والجوية والبحرية وأعضاء مكتبه جميعا وقيادات المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية – ويلاحظ هنا، تأكيد البشري علي قيادات محددة في وظائف محددة لصيقة ومرتبطة بالمشير عامر، والتأكيد علي بقائها في وظائفها القيادية مع بقاء المشير عامر في وظيفته مع كل خلاف يحدث بين القيادتين – ثم تأتي حرب اليمن ١٩٦٢ ليزداد هؤلاء جميعا قوة علي قوة وهيمنة علي هيمنة ونفوذا علي نفوذ . وهنا أيضا ملاحظة، ترد في أن البشري لم يقصر القوة والنفوذ والهيمنة علي شخص المشير عامر، ولكنه جعلها تشمل مجموعة محددة من القيادات العسكرية التي إلتفَّت حول المشير، والتي شكَّلت "مجموعة المشير" أو "شلَّة المشير" .

● وفسَّر البشري[1] زيادة هيمنة القيادة العسكرية وزيادة استقلالها عن الأطر العامة للدولة، مع كل حدث سياسي، يكشف عن قصور القيادة العسكرية عن أداء المهام الموكولة اليها " : **"بالمفارقة"** . أى أن انتصار القيادة العسكرية علي القيادة السياسية – في موازين الحكم – بعد كل فشل أو هزيمة سببتها للنظام يُفسِّرها البشرى بالمفارقة ؛ إلا أن البشري طرح أحد المؤشرات التى تكشف عن ضعف قوة "الزعيم" كرئيس للدولة أمام قوة "المشير" المهيمن والمستند على دعم مؤسسة الجيش وذلك فى مضمون وجهتي نظر المشير عامر وصلاح نصر المتطابقتان في موقف أزمة ١٩٦٢ : " أن عبد الناصر كان يطالب في أزمة ١٩٦٢، بما كان يطالب به محمد نجيب فى أزمة ١٩٥٤ "، بأن هذا التصور الذي عرضه صلاح نصر بالغ الدلالة، في أن ندرك كيف أن المؤسسة العسكرية كانت تنظر لوضعها بين هياكل السلطة، بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته . وأن عبدالناصر بالنسبة

---

[1] نفس المرجع ص ١٧٧ .

لها صار كشأن محمد نجيب بالنسبة لمجلس قيادة الثورة . كذلك اعترف صلاح نصر في حديثه بتقديم استقالته تضامناً مع المشير في أزمة ١٩٦٢ ([١]).

● فسَّر البشري ظاهرة المشير عامر، في قيامها منذ ١٩٥٣، وفي هيمنتها من بعد، بأنها كانت نتاجاً للسلطة الفردية، حيث اعتبر النظام الناصرى كنظام شمولي مركزي فردي، تُسيطر فيه أجهزة الأمن علي الوظائف السياسية : أنتجت نقيضها وهو انفلات للسلطة. ويستدل البشري- بملاحظة لأمين هويدي- بأن السلطة السياسية كانت لا تميل كثيرا إلي استقرار فرد في مكانه لمدة طويلة . وهذا فيما يظن أنه من آليات العمل التلقائي للنظم الفردية، فإنه من الملاحظ أنه رغم هذه الصفة لدي عبدالناصر، فقد ظل القائد العام للقوات المسلحة في منصبه وكذلك باقي المناصب الرئيسة للقوات المسلحة في مناصبهم لمدة تزيد علي خمسة عشر عاماً، الأمر الذي لا يتعارض فقط مع آليات عمل السلطة الفردية، ولكنه يتعارض أيضا مع التقاليد والأعراف الفنية للمؤسسات العسكرية، التي تستحسن تجديد قيادات القوات المسلحة بسرعة تفوق نظيرتها في القطاع المدني، ثم أكد البشري- ما أشار إليه هويدي – على إستقلال المؤسسة العسكرية وانفصالها عن الدولة لسنين طويلة قبل نكسة ١٩٦٧ ([٢]).

● فى هذا السياق تعرَّض البشري لظاهرة شمس بدران وتضخم سلطاته، فقد عين وزيرا للحربية عام ١٩٦٦، وكان مديراً لمكتب المشير عامر، وصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره معاوناً لنائب القائد الأعلى في ممارسته اختصاصاته وسلطاته ويكون مسئولاً أمامه. أي أن وزارة الحربية صارت جزءاً من الجيش- بدلا من أن يكون العكس هو الحاصل- فقد أتاح له هذا الأمر أن يجمع بين سلطاته كوزير للحربية وسلطات أخري بالمؤسسة العسكرية، فقد صدر قرار من نائب القائد الأعلى المشير عامر، بضم عدد كبير من الاختصاصات إلي وزير الحربية منها: ما هو متعلق بشئون الأفراد والضباط، وإدارة القضاء العسكري- تحقيقات ومحاكمات- وإدارة المخابرات الحربية والسيطرة علي أمن القوات المسلحة، والشئون العامة والتوجيه المعنوي، بالإضافة إلي مصلحة السواحل وحرس الحدود وحرس الجمارك، والمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة، ثم نقلت إليه تبعية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ثم ما كان من الربط بين وزير الحربية وكل من إدارة المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة، ووزارة الحكم المحلي لإتمام السيطرة العسكرية علي المحافظات، كذلك تم ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزارة الحربية وقطاعات كثيرة من الدولة .. إلخ . وعلى النحو الذى أورده البشري ([٣]).

---

[١] نفس المرجع ص ١٨٠ .
[٢] نفس المرجع ص ١٨٠ – ١٨١ .
[٣] نفس المرجع ص ١٨٢ .

● فى النهاية أعلن البشري بأنه قد ظهر جلياً ثمة سلطتان في مصر : "سلطة دستورية" تتمثل في رئيس الدولة، و"سلطة فعلية" تتمثل في رئاسة القوات المسلحة، وشبَّه هذا الأمر بما كان في بداية القرن العشرين، في عصر الاستعمار، عندما كانت هناك سلطتان، إحداهما شرعية للملك، والأخري فعلية للاحتلال . وأن هذه السلطة الفعلية لم تكن محصورة في القوات المسلحة ونشاطاتها، وإنما امتدت إلي خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة، وكذلك امتدَّ هذا النفوذ إلي أجهزة الدولة الإدارية والإنتاجية وفي القطاع العام، بتعيين الضباط الموالين لمجموعة المشير عامر فيها ([1]).

ثانياً : مسألة الأمن

● انطلق البشري لطرح تصوُّره لمسألة الأمن - كأحد عناصر أزمة نظام ٢٣ يوليو - من الأصل التاريخى لجهاز الأمن السياسي في التاريخ القريب- أي قبل ثورة يوليو مباشرة- بأنه يتمثل في جهاز الأمن السياسي "القسم المخصوص"، وأن الثورة ألغته بعد أشهر من قيامها، ثم ما لبثت أن تداركت الأمر، باعتبار أنه لا يوجد أي نظام في العالم- شرقاً أو غرباً- يخلو من هذا الجهاز، فمن ثم، أعادت إنشاءه تحت اسم "المباحث العامة" . ثم أنشأت جهاز المخابرات العامة وعينت زكريا محيي الدين مديراً له، الذى خلفه صلاح نصر عام ١٩٥٧- وكان مديراً لمكتب عبدالحكيم عامر قائد عام الجيش، هذا بالإضافة إلي ما كان في تنظيم الجيش قبل الثورة من جهازي "المخابرات الحربية، والمباحث الجنائية العسكرية"، ومجال عملهما داخل الجيش . وقد سيطر علي الجهاز الأخير شمس بدران منذ عام ١٩٦٣.

طرح البشري تصوُّره لجذور المشكلة بأنها تتمثل فى زيادة لعدد أجهزة الأمن السياسي علي تلك المؤسسات الثلاث - المنوه عنها- وذلك بإنشاء "مكتب الرئيس لشئون المعلومات، ومخابرات الطيران، ومكاتب الأمن في الوزارات والمصالح، والرقابة الإدارية"، ويعلل البشري إنشاء أجهزة الأمن الجديدة - مستنداً بما رواه محمود الجيار - بأنها كانت تعكس حالة قلق طبيعي لدي الزعيم جمال عبدالناصر من أن يحاصر من ناحية المعلومات، في إطار جهاز واحد، ما يلبث أن يسيطر عليه ويتحكم فيما يتخذه من قرارات، وأن ما يكشف عن هذا القلق اهتمام رئاسة الدولة بالخطابات التي ترد من المواطنين، خاصة الجزء الحافل بالانتقادات والتهجم والاستفزاز، وأنها جعلت من خطابات الناس خط اتصال آخر، غير تقارير المباحث والمخابرات، ويُفسِّر البشري هذا السلوك من عبد الناصر، بأنه لم يكن يعني السعي النبيل والشوق للاطلاع علي أوضاع الناس، بقدر ما كان يكشف أيضا عما يُصيب القيادة الفردية من نهم للمعلومات ؛ فى حين أن هذه المعلومات، لم تجد المؤسسات

[1] نفس المرجع ص ١٨٣ .

الاجتماعية والسياسية الوسيطة لغربلتها، وحل ما يمكن حله من مشاكل، مع تصعيد ما يتجاوز إمكاناتها للمستويات الأعلى ([1]).

ويذكر "البشري" -عن رواية لمحمود الجيار- أن أحد مظاهر مشكلة الأمن، تُجسِّدها قصص للصراع جرت بين المخابرات والمباحث وكيف تسلل كل جهاز إلي منطقة عمل الآخر، فى محاولات للسيطرة عليه سواء في العمل الداخلي أو النشاط الخارجي، وأن جهاز المخابرات عمل- مؤيدا من شمس بدران - علي فرض حصار علي "عبد الناصر" في الفترة من ١٩٦١ إلي ١٩٦٧، وأن هذا الحصار كان يستلزم سقوط مباحث أمن الدولة في أيدي إدارة المخابرات العامة، ويقول: "إن عبد الناصر كان يؤمن بنظرية توازن الأضداد بين مراكز القوي، حتي لا تستأثر قوة بالسلطة دون الأخرى" ([2]).

● يرى البشري – فى تصوُّره –أن أصل المشكلة الأمنية يكمن في إلقاء الوظيفة السياسية، علي عاتق أجهزة الأمن ؛ في حين أن التنظيمات السياسية هي التنظيمات المؤهلة والقادرة علي القيام بدور قنوات الاتصال مع تجمعات الرأي العام، بالإضافة إلي أنها الأقدر علي القيام بعمليات التحليل السياسي والاجتماعي للجماعات والتيارات المختلفة، كذلك تبادل التفاعل والتأثير علي الجماعات في ضوء مواقف السياسات المتخذة والمواقف المستهدفة . أما الأجهزة الأمنية- بحكم طبيعة تكوينها من كوادر مدربة في الأساس علي النشاط الضبطي وحده، بالإضافة إلي أن طبيعة العلاقات التنظيمية التي بنيت عليها، ذات طبيعة عسكرية، أي علاقة قائد آمر بمقود مأمور- فإنها لا تستطيع أن تتولي هذه المهام السياسية ([3]).

أما وقد أُنيط بها هذه المهام، فقد ظهرت العمليات السياسية التي قامت بها- في أغلب الأحيان- في صورة إجراءات قمع وضبط . وهو الأمر الذي يري أنه قد تسبب في عجز واضح في تصنيف القوي السياسية، وقدَّم البشري دليله علي صحة رأيه، فى أن بعض القيادات التي تولت مناصب الدولة العليا في الستينيات ؛ هذه القيادات وعلي رأسها أنور السادات، ما لبثت أن انقلبت علي هذه السياسات في السبعينيات، حينما تولي أنور السادات رئاسة الدولة، وصاروا جميعاً قيادات التغيير والتعديل التي أدت إلي تصفية سياسات الخمسينات الستينيات التي وضعها جمال عبد الناصر.

● ثم حاول البشري تأكيد فكرته، باستدعاء ما أسماه بالظاهرة التنظيمية، بحسبانه أن ثورة يوليو قد تميزت بها، حيث لخَّصها في اندماج الوظيفة السياسية في الأجهزة الإدارية للدولة، وأن الأمر ما لبث أن أدَّى إلي اندماج الوظيفة السياسية في

---

[1] نفس المرجع ص ١٥٣ .
[2] نفس المرجع ص ١٥٤ .
[3] نفس المرجع ص ١٥٧ – ١٥٨ .

الأجهزة الأمنية ([1])، وأن ذلك ولَّد ما أسماه بالنزوع الأمني الإعلامي"، وهو اعتبار أن كل معارضة سياسية "مؤامرة"، أو "خبيثاً" لجريمة تهدد أمن الجماعة والنظام، وتهدد الأهداف العليا للوطن، والمبالغة في ترتيب المخاطر علي أي حدث، بما يُفيد إعلامياً "أن الوطن في خطر دائم يتربص به الأعداء". هذه المبالغة لم تأت بها ضرورة سياسية- تتعلق بمدي استقرار النظام وقوته- فقد كان نظام ٢٣ يوليو من الوجهة السياسية، مدعوماً ومكيناً منذ نهاية ١٩٥٤ . حيث مكَّن له وثبت جذوره، ما أنجزه من منجزات كبيرة في المسألة الوطنية وإجلاء المستعمر، وفي اتخاذه سياسات حرة مستقلة تصدر عن الصالح للمجتمع . الأمر الذي أكسبه تأييداً شعبياً واسعاً .

ويري البشري أن وجود المعارضة السياسية- في هذا الوضع المستقر- لا يمكنها أن تهدد النظام، ولكن يمكنها أن تغذيه بما يستمده منها من تصويبات في جميع المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ([2]).

● حدد البشري أحد عناصر المشكلة الأمنية فى تصاعد دور الأجهزة الأمنية تصاعداً متواكباً، مع نمو دور المؤسسة العسكرية في الستينيات بما تسبب عنه أحداث اعتقالات الإخوان المسلمين في ١٩٦٥، التى تولَّتها في الأساس الشرطة العسكرية، علي يدي شمس بدران، حيث قام شمس بدران بسحب اختصاص مباحث أمن الدولة- التابعة لوزارة الداخلية- مستغلاً مبالغاته في قضية الإخوان في الهجوم علي المباحث العامة، بدعوي عدم تعاونها في حماية أمن النظام علي الوجه الكافي، وقد جري ذلك بالتواكب مع نمو المؤسسة العسكرية، ومحاولتها لا زيادة نفوذها السياسي فقط، ولكن الهيمنة التامة علي النظام السياسي بأكمله ([3]).

● وفي النهاية، قدَّم البشري نقطتين وتعليقين، يري أنها الأكثر أهمية في هذه المسألة الأمنية :

لنقطة الأولي : أن أحداث الفترة- المنوه عنها- قد ولَّدت آثاراً سلبية وشائنة في التفكير الجمعي للشعب المصري، من حيث قدرة الأفراد والجماعات علي المبادرة والنقد غير الحذر وغير المتوجس، وعلي المشاركة الإيجابية في الشئون العامة، بمعني : أنها ولَّدت في نفوس الجيل المعايش لهذه الأحداث قدراً من النزوع الانسحابي والنأي عن التصدي، وذلك بالنظر للأحداث نظرة المتفرج من بعيد.

النقطة الثانية : ظهور وجه من وجوه المفارقة، ذلك أنه بالرغم مما وفرته الأحداث من فرص الاستقرار السياسي، ومن تعاظم النفوذ السياسي للحكم تجاه

---

[1] نفس المرجع ص ١٦٤ .
[2] نفس المرجع ص ١٦٥ .
[3] نفس المرجع ص ١٦٧ .

أي تهديد محتمل- من المعارضة السياسية- كانت ظاهرة العنف تشتد في معاملة الخصوم السياسيين، سواء في المعتقلات أو خارجها، مثلما حدث من وقائع للتعذيب في ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ للشيوعيين، وكذلك مع الإخوان في ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ ([١]).

- أما تعليقان البشري، فيرتبطان بالنتائج السياسية والأمنية لهذا المسلك الأمني :

التعليق الأول : أن ضرب نظام الخمسينات والستينات- أي ضرب النظام الناصري- لم يأت من القوي السياسية الداخلية، التي خاصمها النظام الناصري، مثل الإخوان والشيوعيين . وإنما أتي من عناصر كانت لصيقة به إلي النهاية، وظلت تشغل مراكز مهمة في السلطة السياسية، سواء في الجيش، أو في الأجهزة المدنية أو التنظيمات الشعبية، وكان علي رأس هؤلاء : "أنور السادات"، الذي شغل مراكز مهمة في السلطة السياسية علي مدي الخمسينيات والستينيات، وكان من مجلس قيادة الثورة، ثم نائباً لرئيس الجمهورية في نهاية حكم عبدالناصر، ثم خلفه في الرئاسة بعد وفاته . حيث قام بإجراء التغيرات في مجمل التوجهات السياسية والاقتصادية لمشروع النهضة الذي تبناه ونفذه جمال عبدالناصر . وكان ممن استعان بهم السادات في هذا العمل، عناصر كانت في قمة العمل التنفيذي للمشروع الناصري لسنوات طويلة مثل: د. عبدالمنعم القيسوني في الاقتصاد والمالية، ومصطفي خليل في النقل والمواصلات، وعبد القادر حاتم في الإعلام والثقافة، وسيد مرعي في الزراعة.

التعليق الثاني : أن الإفساح بقدر ما للمعارضة والاعتراف بوجودها خلال فترة الثبات والاستقرار التي امتدت مع نظام الثورة حتي ١٩٦٧- هو إفساح لم يكن من شأنه أن يهدد وجود أو استقرار النظام، بعد كل ما أنجزه في قضايا التحرر والنهوض السياسية والاجتماعية والاقتصادية- هذا الإفساح للمعارضة كان من شأنه- لو جري- أن يمد النظام بما يمكنه من تصويب خطواته. وهو الأمر الذي كان يُتيح للنظام إمكانية الاستغناء عن التضخيم المبالغ فيه لأجهزة الأمن عددا وعدة رجالا وجبروتا ([٢]).

ثالثاً : نهاية نظام ٢٣ يوليو

طرح البشري تصوُّره لأسباب نهاية نظام ٢٣ يوليو بالتعويل على العامل الخارجي، بحسبانه أنها تتمثل فى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، بانتصار جيش الصهاينة الممثل للاستراتيجية والسياسة الأمريكية علي الجيوش العربية تحت لواء الناصرية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ؛ بما يعنى التأثير الحاسم للجانب الاستراتيجي العسكري في الجانب السياسي، وجاءت صياغت البشرى لتصوره هذا فى قوله :

---

[١] نفس المرجع ص ١٧٠ ـ ١٧٢ .

[٢] نفس المرجع ص ١٧٢ .

وأصبحت السياسة الأمريكية في موقع أقوي- بما لا يُقاس- في مواجهة الناصرية، فإنهيار الجيش المصري واحتلال الأراضي، أعطي الولايات المتحدة فرصة أن تعرض المقايضة : "سيناء في مقابل تصفية الناصرية" ([1]).

ويضيف البشري بأن مشروع الاستقلال والنهوض، الذي قامت عليه ثورة ٢٣ يوليو وقامت به، قد انكسر في ٥ يونيو ١٩٦٧، وظهر ذلك تباعاً في السبعينات؛ بالرغم مما قام به عبدالناصر من إجراءات جادة، لإعادة بناء الجيش المصري، بعد الهزيمة مباشرة، وأنه قد تمّ بالفعل بناء الجيش والإعداد والتدريب الشاق بما مكّن الجيش من خوض حرب ١٩٧٣، وإحراز النصر العسكري المهم ؛ إلا أنه يرى أن استرداد سيناء لم يأت بالنصر العسكري بمفرده، ولكن أتي في مقابل العدول عن السياسات والمشروعات المصرية العربية الخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة سياسياً واجتماعياً، والتى جرى تعديلها خلال السنوات الست من حرب ١٩٧٣.

ويرى البشري أن تغيُّرا ما، حدث بعد هزيمة ١٩٦٧. فى ظهور حركة اضطرابات لطلبة الجامعة في فبراير ونوفمبر ١٩٦٨، وهي أول حركة اضطرابات شعبية تظهر في مواجهة نظام ٢٣ يوليو منذ عام ١٩٥٤، ويحسب البشري أن في هذه الاضطرابات اهتزاز لشرعية نظام عبد الناصر لدي المواطنين، وأن نظام ٢٣ يوليو لم تعُد له الثقة التي كان يحوزها قبل هزيمة ١٩٦٧، لا من حيث وطنيته، ولكن من حيث كفاءته التنظيمية والسياسية في إنجاز أهدافه أو الحفاظ علي ما كان قد أنجزه، ثم ما كان من صدور بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، الذي فسَّره البشري بأنه جاء إستجابة رسمية من الدولة لتلك المطالب الشعبية، واعترافاً منها بعدم كفاءة الأسس التنظيمية التي كانت قائمة من قبل، ووعداً منها بعدم السماح بظهور مرة أخري ما اصطلح علي تسميته "مراكز القوي" . وكان نظام ٢٣ يوليو قد قام بتصفية ما يسمي بـ "مراكز القوي"- والتي تتمثل في القيادة العسكرية السابقة وعلي رأسها المشير عبدالحكيم عامر وامتداداتها في الحياة المدنية وكذلك المخابرات العامة ويمثلها صلاح نصر.. وغيرها - بعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة ([2]).

ويشير البشري إلى أن ضرب النظام الناصري – "مشروع النهوض والاستقلال والوحدة" – لم يأت علي يد القوي والقيادات السياسية المخاصمة للثورة مثل: «الإخوان والشيوعيين»، وإنما أتى من عناصر من داخل النظام نفسه، وكان علي رأس هذه العناصر «أنور السادات» ومعه مجموعة ممن كانوا علي قمة العمل التنفيذي لمشروع «النهضة الناصرى»، ولسنوات طويلة، وقاموا بإزالة هذا المشروع الناصري ووضع سياسة السبعينيات الساداتية بدلا منه ([3]).

---

[1] نفس المرجع ص ١٨٥ .

[2] نفس المرجع ص ١٨٥ – ١٨٦ .

[3] نفس المرجع ص ١٥٨ و ص ١٧٢ .

ويرجع البشري السبب الحاسم لنجاح "السادات" فى الإطاحة «بالناصرية» ؛ إلى قيام نظام دولة ٢٣ علي تنظيم واحد منوط بكافة سلطات الدولة، وينفرد بالهيمنة عليه رئيس الدولة، ويُقدِّم البشري ما يحسبه دليلا علي صحة رأيه هذا: بما حدث في مايو ١٩٧١ حين نشبت خصومة بين السادات في بداية اعتلائه الحكم وبين كل قادة أجهزة الحكم – في عهد عبد الناصر – حول السياسات المُتَّبعة، وكان هؤلاء الخصوم هم أعمدة وأركان الدولة، ومنهم وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة «الفريق أ.ح محمد فوزي»، ووزير الداخلية، ورئيس جهاز المخابرات العامة، ورئيس تنظيم الاتحاد الاشتراكي، ووزيرالإعلام وغيرهم من المهيمنين علي مراكز الدولة، وأن هذا الرئيس الجديد، والذي لم يتول عملا تنفيذيا من قبل، ولا عُرف أن له رجالا ينتشرون في الأجهزة ذات التأثير والحسم بأنه واجه هؤلاء جميعا، وهم ذوو خبرة ومران، وانتصر عليهم"([1]).

[1] نفس المرجع ص ١٨٩ – ١٩٠ .